تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير المرافق

«دريك آند سكل» تكشف الفرص الواعدة بقطاع الرعاية الصحية في الكويت

تشهد الكويت نشاطاً ملحوظاً على مستوى مشاريع الرعاية الصحية التي تشمل إنشاء مرافق صحية متكاملة وبنى تحتية حديثة قادرة على دفع عجلة تطوير الخدمات الصحية التي من شأنها تلبية الاحتياجات المتنامية على المستوى المحلي بالتزامن مع التعداد السكاني المتنامي والارتفاع المطرد في مستوى الدخل واتساع نطاق انتشار خدمات التأمين الصحي.

وكشفت «دريك آند سكل انترناشيونال» عزمها على استكشاف الفرص الواعدة ضمن قطاع الرعاية الصحية في الكويت، وذلك على هامش مشاركتها في «مؤتمر ميد لمشاريع الكويت 2013» الذي يوفر منصة مثالية لمناقشة أفضل الحلول لمواجهة التحديات التي تعيق المسيرة التنموية والإطلاع على أفضل الممارسات الدولية التي من شأنها إنجاح خطط الإنفاق الحكومي الرامية إلى توظيف الإمكانات الواعدة ضمن القطاعات الرئيسية الحيوية وفي مقدمتها الرعاية الصحية والنفط والغاز والنقل والبنى التحتية وغيرها.

وأوضح محمود صبري، مدير عام «دريك آند سكل الكويت»، بأن قطاع الرعاية الصحية في الكويت ومنطقة الخليج العربي يوفر فرص استثمارية هائلة في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي وتطوّر البنية التشريعية المشجعة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير مرافق طبية ومراكز صحية متكاملة ومتوافقة مع أعلى المعايير العالمية، مؤكداً بأنّ «دريك آند سكل» تتطلع إلى توظيف ما تتمتع به من تقنيات هندسية متطورة وخبرة عملية واسعة في خدمة خطط الحكومة الكويتية الرامية إلى إيجاد قطاع صحي متكامل يرقى إلى مستوى التطلعات الطموحة.

وأضاف صبري: «تعتبر الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص إضافة هامة من شأنها دفع عجلة تطوير قطاع الرعاية الصحية في الكويت التي تتمتع حالياً بمناخ استثماري مشجّع لدخول المستثمرين الإقليميين والدوليين في مشاريع تطوير البنى التحتية الحديثة والمرافق الصحية المتطورة التي باتت حاجة ملحّة لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية عالية المستوى، ومما لا شك فيه بأن القطاع الصحي في الكويت والخليج العربي يتمتع بفرص هائلة لا تزال بحاجة إلى الاستثمار بالشكل الأمثل في سبيل تعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ونحن على ثقة تامة بأنّ زيادة معدلات الإنفاق الحكومي وتخصيص ميزانية ضخمة لإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية التخصصية ستلعب دوراً محورياً في إطلاق سلسلة من المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص والتي سيكون لها الأثر الأكبر في جعل الكويت في مصاف أبرز الوجهات الرائدة في تقديم أفضل الخدمات العلاجية المطابقة لأعلى معايير الجودة والتميز.»

وتواصل «دريك آند سكل إنترناشيونال» العمل على تحسين وتعزيز عروض خدماتها مع التركيز على بناء حضور عالمي وتحقيق تكامل غير مسبوق. ويساهم الاندماج بين الخدمات الهندسية الخاصة بالأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية والمياه والطاقة والمقاولات العامة والنفط والغاز والسكك الحديدية وتطوير البنى التحتية في تحقيق أداء قوي وعالي الجودة ضمن مختلف مواقع المشاريع الحيوية. واستناداً إلى ما تتمتع به من قوى عاملة عالية المستوى من مختلف الخلفيات الثقافية وقوة مالية وخبرة دولية واسعة، تتطلع «دريك آند سكل إنترناشيونال» بتفاؤل حيال تحقيق المزيد من الربحية وتحسين معدلات الإنتاجية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوروبا.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أنّ معدلات الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية في الخليج العربي ستصل إلى 44 مليار دولار بحلول العام 2015 في خطوة تهدف إلى تحديث البنى التحتية الصحية وتطوير المدن الطبية والمستشفيات والمراكز المتخصصة ومراكز الرعاية الصحية الأولية التي تلبي الطلب المتزايد على الخدمات عالية المستوى. ويتوقع أن يسجّل قطاع الرعاية الصحية في الدول الخليجية نمواً ملحوظاً بمعدل 11في المئة بالتزامن مع ارتفاع الطلب على الأسرّة في المستشفيات والمراكز الصحية لتصل إلى 93.992 بحلول العام 2015.

مطار الملك فهد يسير رحلة يومياً إلى فرانكفورت

مطار الملك فهد

دشن مطار الملك فهد الدولي أمس الجدولة الجديدة لأولى رحلات طيران لوفتهانزا بعد أن أصبحت رحلة يوميا من مطار الملك فهد الدولي بالدمام إلى فرانكفورت بدلاً من خمس رحلات أسبوعية.

وأشار مدير عام مطار الملك فهد الدولي المهندس يوسف الظاهري، بأن هذه الزيادة في عدد رحلات شركة طيران لوفتهانزا تأتي تتويجا لخطة المطار التسويقية لتنمية الحركة الجوية، والتي أثمرت عن زيادة في عدد المسافرين تتجاوز «13في المئة» خلال الربع الثالث من عام 2013م مقارنة بنفس الفترة من عام 2012م، مضيفاً بأن هناك عدداً من شركات الطيران المتوقع انضمامها لبدء عملياتها بالمطار خلال الفترة القادمة ومنها شركة الطيران الفلبينية التي سوف تبدأ رحلاتها بالمطار اعتبارا من الثالث من شهر دسيمبر 2013م المقبل.

وأكد حرص واهتمام إدارة مطار الملك فهد الدولي وبالتعاون مع كافة شركاء العمل بالمطار وفي مقدمتها الجهات الحكومية العاملة بالمطار بالارتقاء بمستوى الأداء وتجويد وتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين وتطويرها بما ينال رضاهم ويساهم في استقطاب مزيد من شركات الطيران والمسافرين.

تشغيل قطارات ركاب بين الرياض والخرج

السويكت يتفقد محطة الخرج

تفقد رئيس عام المؤسسة العامة للخطوط الحديدية المهندس محمد السويكت المشاريع التي يتم تنفيذها على الخط الحديدي بين الرياض والخرج كما زار محطة الخرج وأطمأن لجاهزيتها وتفقد مرافقها والخدمات التي تقوم بها وذلك استعدادا لتشغيل قطارات ركاب بين الرياض والخرج.

وبدأت زيارة السويكت والذي يرافقه نائب الرئيس لشؤون العمليات وعدد من المسؤولين في المؤسسة، من محطة الرياض عبر سيارات تم تجهيزها في ورش المؤسسة لتكون ملائمة لاستعمالها على الخط الحديدي للاستفادة منها في الجولات التفتيشية من قبل مراقبي ومهندسي صيانة الخط الحديدي، حيث تم الوقوف على بعض المشاريع التي يتم تنفيذها على الخط الحديدي بين الرياض والخرج والالتقاء بالمقاولين المنفذين وبحث والمعوقات القائمة مؤكدا على ضرورة تجاوز هذه المعوقات والانتهاء منها وفق الخطة المرسومة.

وأطلع السويكت على أنظمة وآليات العمل بمحطة الخرج كما أطمأن إلى الإجراءات والتجهيزات التي تم تنفيذها للتأكد من جاهزية المحطة لتسيير قطارات ركاب بين محطتي الرياض والخرج وما تم إعداده لتهيئة المحطة للقيام بعمليات الحجز وتقديم الخدمات الأخرى المطلوبة للمسافرين بالقطارات والوقوف على مرافق المحطة من بينها صالات الركاب الداخلية ومكاتب الحجز ومستودع العفش.

ووجه رئيس الخطوط الحديدية بإعداد دراسة بعد أن استمع لهموم ومعاناة موظفي المحطة ومتطلباتها من المباني والتجهيزات الأخرى والعمل على وضع خطة متكاملة لتحسين بيئة العمل في المحطة وتوفير ما تحتاجه من أجهزة حديثة لتيسير أساليب العمل ورفع مستوى الخدمات المقدمة، والتجهيزات الخدمية الأخرى خصوصاً ما يتعلق بالتسهيلات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى الاهتمام بالشكل الجمالي لمحتوى الصالات الداخلية مثل المقاعد ودورات المياه والتجهيزات الأخرى ومداخل ومخارج المحطة.

خبراء أكدوا أن الإمارة تضع أساس أول منظومة عالمية

إحصائية: 1.48 مليار درهم عمولات الوسطاء العقاريين بدبي خلال 10 أشهر

دبي – «الاتحاد»: حقق الوسطاء العقاريون في دبي 1.48 مليار درهم عمولات إجمالية خلال الأشهر العشر الأولى من العام الحالي، بحسب دائرة الأراضي والأملاك في دبي.

وقالت الدائرة في بيان صحافي أمس إن مبلغ العمولات التي يتقاضاها الوسطاء من الأفراد والشركات المسجلين في مؤسسة التنظيم العقاري، الذراع التنظيمي لدائرة الأراضي والأملاك في دبي، يغطي الصفقات العقارية التي يشاركون في إبرامها بين طرفي البيع والشراء كأجر على نجاحه في إبرام الصفقات بنسبة «2 في المئة» من قيمتها الإجمالية، ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين على غير ذلك.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن «أراضي دبي» أن إجمالي المبايعات للفترة ذاتها وصلت إلى 73.86 مليار درهم، بينما استحوذت عمليات البيع فقط على الحصة الأكبر عندما سجلت 59.54 مليار درهم، ليبلغ نصيب الوسطاء منها 1.19 مليار درهم.

وقال يوسف السيد الهاشمي، مدير أول إدارة الترخيص العقاري في مؤسسة التنظيم العقاري «تشمل المبايعات كافة عمليات البيع وبيع حق منفعه والبيع المؤجل والإيجارة التي تنتهي بالتملك والإيجارة المنتهية بالتملك المؤجل وإضافة أرض بالبيع.»

ويتبين في التفاصيل أن عمليات مبايعات الأراضي حققت ما يقرب من 42.9 مليار درهم، بينما سجلت مبيعات الوحدات 27.56 مليار درهم، واقتصرت عمليات مبيعات المباني على 3.39 مليار درهم على مدى الأشهر العشر الأولى من العام الجاري.

وعزا الهاشمي هذا الرصد الدقيق لعمليات السوق وعمولات الوسطاء إلى برامج المتابعة الدقيقة التي تطبقها المؤسسة من أجل الوقوف عن كثب على نشاط السوق، والتعرف إلى مختلف الاتجاهات التي تظهر من وقت إلى آخر.

عقارات دبي

وأضاف الهاشمي أن هذه الزيادة في النشاط وما نتج عنها من ارتفاع في أحجام عمولات الوسطاء يمكن اتخاذها دلالة على الحركة النشطة التي يشهدها السوق العقاري. وإلى جانب استقراء أوضاع السوق عموماً، فإننا نعتمد على هذه الأرقام لتأسيس قاعدة بيانات تمتاز بالشمولية والدقة، وتكون متاحة لمختلف الأطراف المهتمة بمراقبة أنشطة التطوير العقاري والمجالات الأخرى المتصلة بها، مثل المطورين والمستثمرين والإعلاميين والمحللين الاقتصاديين داخل الدولة وخارجها.

على صعيد آخر، أجمع قادة فكر وخبراء مختصون في الاقتصاد الإسلامي، على أهمية الخطوات والجهود التي تقوم بها دبي لإبراز المقومات والفرص المهدرة في قطاعات الاقتصاد الإسلامي المختلفة، عبر وضع حجر الأساس لأول منظومة عالمية شاملة تعكس واقع وآفاق هذا القطاع.

واتفق الخبراء المشاركون في جلسات اليوم الأول من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، التي انطلقت أعمالها بدبي أمس، على أهمية التعاون والتشارك بين دول منظمة التعاون الإسلامي لدعم النمو الاقتصادي للدول الإسلامية حول العالم، مؤكدين أهمية الجهود المشتركة بين المبادرات المختلفة عالمياً لخلق مراكز إسلامية متناغمة.

ودعا هؤلاء إلى ضرورة توسيع نطاق مفهوم الاقتصاد الإسلامي والا تقتصر قطاعاته ومنتجاته في إطار الحدود الجغرافية للبلدان الإسلامية، وذلك عبر العمل على عولمة هذا النموذج، لما يتمتع به من أخلاقيات وقيم يمكن أن تشكل فرصاً أكبر للشراكة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي.

وكشفت فعاليات اليوم الأول من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، عن وجود عدد من الخطوات التنفيذية لتفعيل مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لترسيخ مكانة دبي كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، ضمن الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، والتي تضم 7 توجهات رئيسية و46 مبادرة إستراتيجية.

وبحسب مشاركين في القمة، فإنه يجري العمل على إنشاء هيئة تشريعية ورقابية موحدة لإصدار الأنظمة والمعايير والقوانين المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، تتألف من عدد من اللجان، فضلاً عن وضع معيار موحد معتمد في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال الأغذية الحلال، بالتعاون مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، وكذا إنشاء مؤسسة أو مختبر يكون مسؤولا عن إصدار شهادات باعتماد المنتجات الحلال والتأكد من مطابقتها لمعايير منظمة التعاون الإسلامي.

وأكد مشاركون في القمة أن دبي تتوافر لديها مقومات لتصبح عاصمة للاقتصاد الإسلامي، نافين في الوقت ذاته أن يكون نمو التمويل الإسلامي في لندن وماليزيا وعدد من المدن العالمية سبباً في إعاقة دبي، في أن تصبح مركزاً مالياً وعاصمة للاقتصاد الإسلامي في المنطقة.

توقيع عقد تطوير سوق عتيقة بـ 242 مليون ريال

وقع رئيس مجلس إدارة شركة الرياض للتعمير عبدالله المقبل اليوم عقد تطوير سوق عتيقة المركزي مع الشركة السعودية للتشييد.

وتبلغ قيمة العقد أكثر من 242 مليون ريال ومدة التنفيذ فتبلغ 24 شهرا. وقالت الشركة إن مساحة السوق تصل إلى 186 ألف متر مربع، ويشتمل المشروع على إقامة أكثر من 660 محلا تجاريا لأنشطة التمور والعسل والألبان والدواجن والبيض والمواد التموينية والأسماك واللحوم، و660 مبسطا للخضار والورقيات والفاكهة، إضافة إلى 16 معرضا تجاريا لمختلف الأنشطة، إلى جانب المكاتب المخصصة لإدارة الشركة وأكثر من 2500 موقف للسيارات، فضلا عن مساحة أنشطة متعددة الأغراض تضم ساحة ومواقف للشاحنات وسيارات العاملين إلى جانب ممرات مظللة.

وستقوم الشركة بتمويل تنفيذ هذا المشروع من مواردها الذاتية ومن المتوقع أن ينعكس الأثر المالي للمشروع خلال الربع الرابع من العام المالي 2015.

ارتفاع نسبة النساء العاملات في اليابان إلى مستوى قياسي

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت امس وصول معدل توظيف النساء في اليابان إلى 63في المئة من إجمالي النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 عاما خلال سبتمبر الماضي، وأشارت وكالة كيودو اليابانية للأنباء إلى ارتفاع المعدل بمقدار نقطتين مئويتين مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وذكرت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات أن الزيادة في معدل تشغيل النساء يعكس اتجاه أعداد متزايدة من الشركات نحو توظيف النساء إلى جانب زيادة نسبة النساء العاملات غير المتزوجات في ظل تأخير سن الزواج حاليا، مشيرة إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء العاملات بين النساء في العقد الرابع من أعمارهن.

يذكر أن الحكومة اليابانية تسعى إلى فتح فرص العمل أمام النساء باعتبارهن قوة دفع أساسية في استراتيجية الحكومة لتحفيز نمو الاقتصاد في ظل توقعات أن يعاني ثالث أكبر اقتصاد في العالم من نقص في القوة العاملة نتيجة ارتفاع نسبة المسنين بين سكان اليابان وتراجع معدلات المواليد.

زيادة نسبة عدد العاملات السعوديات بالقطاع الخاص

أوضح تقرير اقتصادي أن عدد العاملات السعوديات في القطاع الخاص شهد خلال الثلاثة أعوام الماضية تزايدا ملحوظا حيث بلغ في العام 2010 حوالي «55618» موظفة، بينما وصل في العام 2011 الى «99486» وفي 2012 بلغ«215840» موظفة يعملن في عدد من المهن والمجالات الإدارية، كما اشار التقرير الى حدوث زيادة في عدد المشاريع النسائية الاستثمارية المرخصة لسيدات الاعمال حيث بلغت حوالي 654 مشروعا في 2012.

ورصد التقرير الصادر عن بنك المعلومات بغرفة الرياض اداء المؤشرات الاقتصادية لمشاركة المرأة السعودية في قطاعات التنمية الاقتصادية المختلفة خلال تلك الفترة مبرزا بعض المؤشرات الاحصائية للمرأة في المملكة بصفة عامة ومقارنتها مع مؤشرات المرأة في الرياض بصفة خاصة في عدة قطاعات منها الصحة والتعليم وغيرها من مجالات هامة في القطاعين العام والخاص.

وبين التقرير أن نسبة الاناث الى سكان المملكة بلغت 43.5في المئة من جملة السكان خلال الثلاثة الاعوام، كما اوضح أن نسبة الاناث السعوديات الى اجمالي الاناث في المملكة بلغت 78.1في المئة في العام 2012، وفيما يتعلق بالمؤشرات التعليمية فقد أوضح التقرير أن نسبة طالبات المملكة الى اجمالي الطلبة بلغت 49.3في المئة في 2012، أما نسبة معلمات المملكة الى اجمالي المعلمين والمعلمات بالمملكة فقد كانت 52.8في المئة في 2012.

كما اوضح التقرير أن عدد مدارس الاناث بالمملكة في العام 2012 الى «18710» مدارس، وبلغت نسبة مدارس الرياض الى اجمالي مدارس المملكة في 2011 16.4في المئة ، واشار التقرير الى أن نسبة الاناث الى اجمالي عدد الطلبة في مراحل التعليم العالي تراوحت ما بين 44.6في المئة و 43.7في المئة خلال الثلاث السنوات المنصرمة، وبالنسبة لمنطقة الرياض بلغت 53.6في المئة خلال 2011 و56.1في المئة في 2012، كما بلغت نسبة الخريجات الاناث مقارنة بإجمالي الخريجون المقيدون في الخارج في جميع مراحل التعليم العالي 28في المئة في 2010 و 21في المئة في 2011 و 24.4في المئة في 2012.

وحول مشاركة المرأة في مجال القوى العاملة بين التقرير أن نسبة الاناث الى اجمالي قوة العمل بلغت 15.4في المئة في 2012، فيما بلغت نسبة الاناث المشتغلات الى اجمالي المشتغلون 12.8في المئة ، وأن نسبة المتعطلات السعوديات الى اجمالي قوة العمل النسائية وصلت الى 21.2في المئة في العام 2012، بينما بلغت نسبة الاناث السعوديات العاملات بالقطاع الحكومي 30.3في المئة في 2012.

القطاع الخاص يحقق نسبة عالية في استقطاب النساء العاملات